النفط ...عالم مختلف!

صالح علي الدويل باراس

على هامش تفاوض الشماليين حول نفط شبوة وغيرها

النفط الجنوبي لن يُستعاد للجنوب بالمسيرات ولا المظاهرات ولا تحميل الحكومة والرئاسي المسؤولية ولن يستعيد الانتقالي والمحافظات الجنوبية حقوق الجنوب عبر الرئاسي

لماذا؟

النفط من ابرز الحقوق الجنوبية وحين مناقشته او مناقشة اي قضية تهم الجنوب يخرج الرد من مكتب واحد :

الانتقالي شريك

هدف ردود كهذه ليس القضية محل النقاش بل الهدف تخطئة الانتقالي تحت اي عنوان وكأن ما قبل شراكة كانت الجنوب مستقلا وكان يسيطر على نفطه وثرواته وان شراكة الانتقالي هي التي اوصلته لهذا الحال

ادارة الدول ليست شراكة شخص او اشخاص بل انظمة وقوانين ولوائح تفسيرية... الخ فالشراكة حال استثنائي.

السؤال لمن يخطّئون الانتقالي... هل تلك الانظمة والقوانين واللوائح جاءت بها شراكة الانتقالي ام انها موجودة من قبله!!؟

لو قالوا جاء بها الانتقالي سيكذبون ولن يصدّقهم احد.. لقد غيّرت صنعاء او عدّلت 80 مادة من الدستور بعد حرب 94م .. لماذا !؟

لقد غيّرتها لكي تصيغ انظمة ولوائح منظمة للعمل في الوزارات والادارات بما يشرعن النهب!! ...

اين كان الشركاء الجنوبيين اللذين يملا اتباعهم الفضاء نقدا ضد شراكة الانتقالي!!؟

كان منهم نائب رئيس ووزير وعقيد وعضو مجلس نواب وحزبي...الخ وما كان الامر يعنيهم او انهم ما كانوا قادرين ان يعملوا شيئا ويمنعوه ف" استمتعوا"!!

لقد كانت تلك الأنظمة والقوانين بوجود جنوبيون في احزاب الشمال فلماذا لم يمنعوها او يعملون على تثبيت الحقوق الحقوقية للجنوب وليس الحقوق السياسية او الوطنية؟

اما الشراكة فقد حدد اتفاق الرياض سياقها هذا السياق لم يصل الى تغيير القوانين واللوائح هذه واقع الشراكة شئنا ام ابينا.

ان مسؤولية الانتقالي ان يتجه للاتجاه الاخر خاصة والسيادة هشة في بلد تحت البند السابع والحوثي فرض امر واقع في معظم الشمال ، فمسؤوليته تقديم عروض استثنائية لشركات النفط في مجال الاستثمارات عبر استخبارات الدول المعنية بالنفط فمفاتيح تلك الدول في استخباراتها وشركاتها والغرب يهمه حماية استثماراته والجنوب اليوم لديه القوة للحماية وهذه القوة اهم اسباب حرص الشماليين على تحطيمها.. ففي العراق مثلا اعطى الشيعة عرضا للأمريكان ب75% من نفط العراق عام 98م مقابل اسقاط صدام واجتثاث البعث وتدمير الجيش العراقي ووقعت امريكا اسقاط نظام صدام في ذلك العام.

مافيا الفساد اليمنية

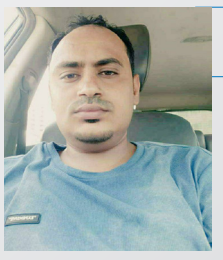

محمد ناصر الشعيبي

تقاسم ثروات الجنوب مرت ولا زالت تمر عبر مراحل بدأها الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح ثم علي محسن وحاشيته وحالياً رشاد العليمي تحت مسمى رئيس مجلس القيادة الرئاسي صاحب اكبر شركات نفطية.

اليوم يجب علينا كجنوبيين الوقوف بقوة امام محاولات التشويه والإساءة للشركات النفطية الجنوبية من قبل رشاد العليمي ،شعب الجنوب يرفض ما يقوم به الشماليين من تقاسم والسيطرة والاستحواذ على امتيازات النفط في حضرموت وشبوة من قبل مافيا الفساد اليمني الشمالي.

لن نسمح مافيا الفساد بتحقيق أهدافهم بالجنوب نحن شعب واحد ومصيرنا واحد، ولن نسمح لأي شمالي من تقاسم لقطاعات النفط في شبوة وحضرموت.

تردي الخدمات والأزمات المفتعلة" في العاصمة الجنوبية عدن وباقي محافظات الجنوب هي ورقة سياسية من أوراق رشاد العليمي واتباعه بهدف إخضاع الجنوب وشعبه لصالح الاجندات اليمنية.

هل يستمر التستر والصمت على حرب التجويع التي يمارسها المجلس الرئاسي رشاد العليمي ضد شعب الجنوب في تحالف وتعاون وتنسيق مع المليشيات الحوثية الإيرانية لنهب الثروات وحرب التجويع والحرب العسكرية.

المبعدين المدنيين بين المماطلة والتسويف

عبدالعزيز الدويلة

على مدى اكثر من سبعة أشهر مازالت المماطلة والتسويف وعدم الجدية في معالجة وتسوية المدنيين المبعدين سيدة الموقف وكذا عدم الاكتراث بعدم النظر في منح هؤلاء المبعدين حقوقهم المالية اسوة بالقطاع العسكري والأمني الذين تحصلوا على مستحقاتهم المالية رغم ان البعض سقطت اسمائهم وربما بسبب عدم اكتمال الاسم الرباعي فعلى كل الاحوال تظل مشكلة وتأخير استكمال اجراءات صرف مستحقات المدنيين المبعدين تظل معلقة بين لجنة المبعدين والخدمة المدنية بعدن والتي اصبحت كل جهة تتهم الأخر بالمماطلة والتسويف ، أي بمعنى أن الخدمة المدنية تنفي بأن تكون هي الجهة المعرقلة في عملية الصرف بينما تقول بأن مشكلة معالجة المدنيين المبعدين تعود إلى لجنة المبعدين وهي محور المشكلة التي اعاقت في عدم استكمال اجراءات الأمور المالية المستحقة لهؤلاء المدنيين المبعدين منذ حرب صيف 94م.

لذا فقد اصبح الكل يرمي تهمه على الآخر في ظل صبر وتحمل وعناء الفقر والمجاعة التي يعاني منها هؤلاء المبعدين قسريا ، لذا لابد ان تعالج وتحل مثل هذه القضايا والأمور المالية المتعلقة والتي يفترض أن تكون ضمن اولويات الجهات المعنية حيث يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار والجدية في عملية الحسم دون مماطلة والتلذذ لما يكتوون به هؤلاء المبعدين من نار وجحيم الغلاء الفاحش والفقر المدقع.

لذا لابد علينا أن نعرف أين تكمن حقيقة المعضلة ومن ياترى هي الجهة التي تقف عائقا في عدم استكمال اجراءات الصرف ؟ وهل هي لجنة المبعدين أم الخدمة المدنية؟.. نتمنى ان تتجاوز الجهات المعنية الصعوبات والعراقيل والشوائب حتى تكتمل المعايير والخطوات التي تكفل بضمان تحقيق العدالة والانصاف بعيدا عن المماطلة والتسويف.

واخيرا كل الشكر والتقدير لكل من ساهم ودعم قرار صرف واعادة المكاسب المالية الحقوقية التي اقرت بإعادة الاعتبار والتخفيف من معاناة المبعدين المدنيين والعسكريين وكان الله في عون الجميع.

التصعيد النقابي والتحديات

بلعيد صالح محمد

معركة التصعيد النقابي التي تخوضها النقابات والهيئات، ومنظمات المجتمع المدني في المحافظات الجنوبية ومنها؛ نقابة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ليست مجرد صراع من أجل حقوق مالية فقط وإن كانت تلك الحقوق في مقدمة المطالب، لكنها معركة من أجل الإنسان وكرامته التي طالتها يد العبث وربما تدخلت فيها الأجندات الخارجية، ونحن عندما نتأمل واقع الحال بعد ثلاث وقفات خلال 14 يوما _منذ 1حتى 14 يناير _وقفتين كبريتين للقوى الوطنية أحداهما أمام مكتب الأمم المتحدة والأخرى في ساحة العروض وبينهما وقفة خاصة بمنتسبي الجامعات في باحة كلية اللغات نلاحظ غياب أي بوادر للاستجابة من قبل الجهات التي تم مخاطبتها وهذا مؤشر أن هذه المعركة لا تخلو من الصعوبات والتحديات ، فهناك دائما من يسعى لانتزاع الأمل من قلوبنا ويشعل نار الإحباط واليأس في نفوسنا لنقبل بالواقع البائس وهذا أيضا قد يصيب بعض النقابات أو القيادات بالإرهاق والتردد ضف إلى ذلك الضغوط التي يتعرضون لها، الأمر الذي يجعل بعض هؤلاء النقابيين يشعرون أن الطريق بات مسدوداً وأن الجهود أصبحت بلا جدوى؛ مما قد يؤدي ولا نستبعد إلى تراجع بعض القيادات النقابية أو شعورها بالإحباط .

ولكن ما يبقينا مستمرين هو ذلك الشعور الذي لا ينطفئ في أعماقنا فنحن لم نصعد من أجل أشياء عابرة، بل من أجل حق أساسي يعنينا جميعاً النقابي المتواجد في الميدان، والمستلقي على أريكته، والمثبط الذي يسير بإتجاه مضاد للتصعيد النقابي لهوى في نفسه أو لمكاسب تافهة يراها كبيرة ويخشى خسارتها ذلك الحق الذي يعنينا جميعاً هو العيش الكريم ومستقبل الأجيال القادمة، وما يحتم علينا البقاء مستمرين هي تلك القيم التي لا يمكن أن تذبل مهما كانت وعورة الطريق ألا وهي قيم الحق والكرامة فنحن لا نطالب بمكاسب تخصنا ، بل بحقوق مشروعة لجميع أبناء شعبنا، حقوق تلامس حياتهم اليومية، وتحدد مستقبلهم، فعندما نتحدث عن مطالبتنا بالتحقيق في الفساد الحكومي، فإننا نطالب بأن تكون هذه الحكومة صوتا للشعب، وأن تتحمل مسؤولياتها في تحقيق سياسات تحترم الإنسان في كل تفاصيل حياته.

ولا تقتصر التحديات على الجوانب الداخلية المتعلقة بالنقابات والهيئات وما قد يبدر منها من تراجع أو فتور فالتحديات التي نواجهها أيضاً تأتي من خارج النقابات وتحديداً من صمت وتجاهل واستفزاز لمطالب النقابات والهيئات عامة _ وعلى وجه التحديد مطالب نقابات المؤسسات التعليمية ممثلة بالتعليم العام والتعليم العالي _ من قبل تلك القوى التي تسعى إلى تهميش الشعب وانتزاع عزيمته وهي الحكومة الفاسدة ومجلس القيادة والأجندات التي تقف خلفهما، ورغم كل تلك المحاولات، لا يمكن لنا كنقابات وهيئات مدنية وعسكرية إلا أن نتمسك بمطالبنا بقوة أكبر، ليس مجرد رفض للأمر الواقع الذي تحاول الحكومة ومن يقف خلفها أن تفرضه، بل هو التزام بمبادئنا وقيمنا الراسخة.

وهنا يأتي اختبارنا الحقيقي، وهو ليس فقط في قدرتنا على الاستمرار في ميدان النضال النقابي رغم كل الضغوط وربما المغريات أحياناً ، بل في قدرتنا على نقل رسالتنا إلى الآخرين فهل نستطيع أن نضع هذه المعركة هدف في قلب عضو من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بل في قلب كل فرد في المجتمع؟

كيف نستطيع أن نزرع فيهم نفس الأمل والإيمان بقدرتهم على تغيير هذا الواقع البائس، فنضالنا النقابي اليوم ليست مجرد خطوات في مسارنا، بل هي بذور نزرعها لمستقبل اجيالنا القادمة فكل من يشاركنا في هذا الطريق هو جزء من بناء غد أفضل لأبنائنا، غد تحترم فيه حقوق الإنسان وتصان فيه كرامته، ما نخوضه اليوم ليس مجرد صراع نقابي من أجل حقوق عابرة فقط ، بل هو صراع من أجل قيم إنسانية تتجاوز الحدود والقيود إننا نقاوم ليس فقط من أجلنا، بل من أجل كل من يسعى لتحقيق حلمه في جنوب كريم مستقل يكرم فيه الإنسان، ولذلك لن نتوقف عن المطالبة بحياة أفضل لأننا نعلم أن هناك أجيالاً قادمة هم أبنائنا وأحفادنا سياتون بعدنا، فهذه المعركة من أجلهم أساساً ولبناء مستقبلهم المشرق، نحن في ميدان التصعيد النقابي نحارب من أجل الحق والكرامة ومن أجل أن نكون، وسنبقى في نضالنا ، مهما كانت التحديات،